الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL

CABINET
CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة

SYNTHESE PRESSE

الفلاحـــــة

Agriculture

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 05

موازاة مع الشروع في ربط المستثمرات الفلاحيـــة بالكهـــرباء

شرفــة يؤكــد على تحقيق الأهـداف واستغلال الأراضي الفلاحية بالجنوب

● أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية على ضرورة استغلال الأوعية العقارية الممنوحة للاستثمار الفلاحي، مبرزا التسهيلات والامتيازات الممنوحة لمرافقة المستثمرين ودعمهم.

تتواصل اللقاءات الوطنية مع المستثمرين المستفيدين من أراض فلاحية في إطار ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية بعقد لقاءات تجمع الوزير وإطاراته وكذا ممثلين عن قطاعات المالية والطاقة والري بمتعاملين على مستوى ولايات الجنوب كورقلة، إليزي، تقرت، أدرار، تيميمون وجانت. وتهدف هذه اللقاءات إلى تقييم مدى تجسيد المشاريع الاستثمارية التي استفاد أصحابها من الأوعية العقارية الممنوحة في إطار حق الامتياز عبر المنصة الرقمية لديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية منذ 2021 وكذا تحديد الأهداف المسطرة ضمن البرنامج الوطني لتطوير الزراعات الاستراتيجية الذي يشمل الحبوب، النباتات الزيتية والسكرية، الذرة، البذور، البقوليات، الحليب واللحوم الحمراء في آفاق 2025 –2027.

كما سمحت هذه اللقاءات بالاستماع إلى انشغالات المتعاملين قصد العمل على إيجاد الحلول المناسبة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المتدخلة.

المتعاملين قصد العمل على إيجاد الحلول المناسبة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المتدخلة.

وذكر وزير الفلاحة والتنمية الريفية، يوسف شرفة، خلال هذه اللقاءات، بالاستراتيجية المسطرة من طرف الدولة من أجل تعزيز الأمن الغذائي، حيث تم التوجه إلى الاستثمار في الجنوب الكبير الذي يتوفر على القدرات الضرورية لإنتاج الاحتياجات الوطنية من المواد ذات الاستهلاك الواسع، مشددا في هذا السياق على ضرورة الاستغلال الأمثل للأوعية العقارية الممنوحة في إطار الامتياز لتجسيد المخطط الوطني لتطوير الزراعات الاستراتيجية، مذكرا بمختلف الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين، على غرار الترخيص باستيراد العتاد الفلاحي المستعمل تحت 7 سنوات ودعم وسائل الإنتاج وشراء المحاصيل لدى المنتجين بأسعار تحفيزية.

وفي سياق ذي صلة، شرعت اللجنة المختصة من وزارة الفلاحة في معاينة مشاريع ربط المستثمرات والمحيطات الفلاحية الجديدة بالكهرباء. وتشمل مهمة هذه اللجنة الوزارية التدقيق في مشاريع منجزة والاستماع لانشغالات الفلاحين، حيث ستتنقل إلى ولايات الوادي، ورقلة، تقرت، المغير، بسكرة، أولاد جلال، غرداية، المنيعة، عين صالح، تيميمون، أدرار، بني عباس، بشار، إليزي، جانت وتمنراست.

وأعلنت مديريات الفلاحات في عدة ولايات بالجنوب عن بداية عملية المعاينة الميدانية شهر سبتمبر وتشمل البلديات المعنية بربط المحيطات الفلاحية بالكهرباء، التي استفادت من برامج ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء ضمن برامج عامي 2022 و2023، في إطار تنفيذ قرار رئيس الجمهورية تعميم الربط بالكهرباء لصالح الفلاحين في الجنوب. كما أعلنت مديريات الفلاحة الولائية عن تقييم مشاريع الربط بالكهرباء الفلاحية والريفية، الممولة من وزارة الطاقة ومن ميزانية الولايات والبلديات الفنية لصالح المحيطات الفلاحية، الذي استهلك مبالغ تتراوح بين 20 و80 مليار سنتيم في عام 2022 ومبالغ مماثلة في عام 2023، طبقا لعملية تقييم أعلنت عنها وزارة المالية في يوم دراسي عقد بغرداية في شهر ماي 2024.

وتشير المعلومات المتاحة إلى أن عملية المعاينة هذه تشمل تنفيذ قرارات اعتماد الأولوية في المشاريع والتنسيق مع الفلاحين والمجالس البلدية والإجراءات المتبعة من مديريات الفلاحة، بتنفيذ مشاريع ربط بالكهرباء الريفية أو الفلاحية لصالح مستثمرات فلاحية، مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ إيداع الطلبات أو الأولوية في التنفيذ.

وتشمل مهام اللجنة الوزارية أيضا الاستماع للفلاحين ومطالبهم فيما يتعلق بمشاريع القطاع في مناطق الاستصلاح في ولايات الجنوب، وكانت لجنة مختصة من وزارة المالية قد زارت عدة ولايات بالجنوب شهري مارس وأفريل 2024 لمعاينة مشاريع ربط المحيطات والمستثمرات الفلاحية بالكهرباء، وهذا في إطار إجراءات الرقابة الوزارية على صرف المخصصات المالية المقررة للمشاريع في الجزائر.

ويطالب فلاحون من ولايات الجنوب ببرنامج جديد للربط بالكهرباء الفلاحية، حيث يقول

ويطالب فلاحون من ولايات الجنوب ببرنامج جديد للربط بالكهرباء الفلاحية، حيث يقول فلاحون من ولايات ورقلة المنيعة وتيميمون عن مشاريع ربط المستثمرات الفلاحية في هذه الولايات إنها لم تكتمل، وهذا رغم تأكيد السلطات الولائية إنهاء تنفيذ مشاريع الربط بالكهرباء. ويبرر هؤلاء ذلك بأن المشاريع توقفت في بعض المواقع بسبب عدم كفاية المخصصات المالية، وهذا رغم أن البرنامج ساهمت فيه بلديات غنية من ميزانيتها، إضافة إلى الميزانية المخصصة على المستوى المركزي. وفي ولاية وهران قامت مديرية شركة توزيع الكهرباء والغاز بالسانية بربط ما لا يقل عن 638 مستثمرة فلاحية بالطاقة الكهربائية منذ الشروع في تسهيلات بخصوص إلغاء شرط الدفع المسبق سنة 2022، حسبما أفادت به خلية الاتصال لهذه الشركة. وذكر ذات المصدر أن نسبة هذا البرنامج الذي جاء لإنعاش القطاع الفلاحي بلغت 90 بالمائة، حيث تم ربط 638 مستثمرة فلاحية بالطاقة الكهربائية بعدة مناطق بضواحي ولاية وهران، على غرار بن فريحة وبوتليليس ومرسى الحجاج ووادي تليلاتو الكرمة وحاسي بن عقبة وطافراوي وبوفاطيس والبرية وعين الكرمة وعين الترك ومسرغين وبوتليليس. كما أكد أنه تم التكفل بجميع طلبات الفلاحين الذين استقبلتهم مديرية الشركة عبر رواقها الأخضر، الذي تم تخصيصه بهدف تسهيل إجراءات الربط والتسريع في وتيرة الإنجاز، مشيرا إلى أن البرنامج ساهم في ربط عشرات المستثمرات النموذجية.

من جهة أخرى، ذكر ذات المصدر أنه تم ربط 50 مستثمرا اقتصاديا ضمن استراتيجية أخرى مست مناطق صناعية ومناطق نشاطات ومحطات ضخ المياه وأكثر من 24 مشروعا سكنيا (ما يعادل 12.000 سكن بمختلف الصيغ).

ب. وسيم/ محمد بن احمد

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الثلاثاء, 03 سبتمبر 2024 19:00 الفئـة : جهـوي

أدرار: إطلاق المرحلة الأولى من المشروع الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب

أدرار - أطلقت اليوم الثلاثاء بولاية أدرار المرحلة الأولى من المشروع المتكامل الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب المجفف بالشراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار وشركة "بلدنا" القطرية.

وجرى حفل إطلاق المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الهام بإقليم بلدية تيمقطن بإشراف كلا من الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية السيد بن ساعد حميد وسفير دولة قطر لدى الجزائر السيد عبد العزيز بن علي أحمد النعمه إلى جانب المدير العام للصندوق الوطني للاستثمار السيد كمال منصوري وممثلي شركة "بلدنا" القطرية والسلطات الولائية.

وتشمل المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الأشغال التمهيدية لحفر الآبار الاستكشافية اللازمة لدراسة طبيعة المياه الجوفية, حسبما أشار إليه القائمون على المشروع.

وفي هذا الجانب أوضح الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في كلمة له بالمناسبة أن ولاية أدرار التي تتمتع بقدرات تنموية واقتصادية هائلة تشهد اليوم إطلاق المرحلة الأولى لواحد من أكبر المشاريع الاستراتيجية في القطاع الفلاحي بالجزائر, وهو مشروع إنتاج الحليب المجفف الذي يتربع على مساحة 117.000 هكتار.

وأضاف المسؤول ذاته أن هذا المشروع الضخم الذي يتجاوز مبلغه الاستثماري 3ر5 مليار دولار و ستدخل أولى مراحل الإنتاج به سنة 2026 , سيمكن من إنتاج 50 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من الحليب المجفف, وكذا تزويد السوق المحلية باللحوم الحمراء وتوفير 5.000 منصب شغل مباشر, إلى جانب مساهمته في إنتاج الحبوب والأعلاف ضمن تطبيق نظام الدورة الزراعية على مستوى الأقطاب الثلاث المكونة للمشروع.

كما أوضح السيد بن ساعد أن السلاسة والسرعة التي ميزت تنفيذ اتفاقية الشراكة بين أطراف المشروع المبرمة شهر أبريل من السنة الجارية, "تؤكد مرة أخرى الجدية والأهمية التي توليها السلطات العليا للبلاد لمسألة ترقية الاستثمار من أجل إنتاج وتوفير الاحتياجات الوطنية من المواد ذات الاستهلاك الواسع و تقليص الواردات", مشيرا أنه ثمرة شراكة مميزة بين الجزائر وقطر.

وأضاف أن المخطط الوطني لتطوير الزراعات الاستراتيجية الذي يجري تجسيده ميدانيا عبر مشاريع استثمارية وطنية, وبالشراكة مع متعاملين أجانب يهدف – كما أضاف-- إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة الحبوب إلى آفاق 2027 عبر استصلاح مساحة 500.000 هكتار بالجنوب, وتخصيص 220.000 هكتار لإنتاج الذرة و20 ألف هكتار لإنتاج البقول الجافة و300 ألف هكتار لإنتاج البذور الزيتية.

ويشهد القطاع إقبالا كبيرا للمستثمرين من وطنيين وأجانب حيث تدرس الوزارة طلبات عديدة للاستثمار الفلاحي بالجنوب في مختلف الزراعات الاستراتيجية كالحبوب والنباتات السكرية والزيتية والبقول الجافة, مثلما ذكر السيد بن ساعد.

ومن جهته أكد سفير دولة قطر لدى الجزائر السيد عبد العزيز بن علي أحمد النعمه "أن العلاقات القطرية - الجزائرية تشهد زخما وحركية نوعية ومميزة تجسدت عبر مسار من الزيارات المتبادلة والتعاون المتنامي والمثمر أرسى قواعده قائدي البلدين", مشيرا "أن المشاريع الاستثمارية القطرية بالجزائر طالما حظيت بالعناية والمتابعة الدائمة للقيادة الجزائرية".

وأضاف الدبلوماسي القطري أن مشروع "بلدنا-الجزائر" يتجلى ضمن خطة الحكومة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي كمشروع استراتيجي هام يتجاوز البعد المحلي إلى البعد القاري والعالمي, حيث يعد – كما أضاف "أكبر مشروع لإنتاج الحليب المجفف في العالم", و"يتجسد التزام الحكومة به عبر تسريع الإجراءات والاتفاقيات المتصلة بالمشروع حتى يرى النور اليوم ويمهد الطريق للجزائر نحو الأسواق الخارجية ليأخذ مشروع "بلدنا-الجزائر" بعده الإفريقي والعربي".
وبدوره أوضح ممثل شركة "بلدنا" القطرية العلي العلي أن المرحلة الأولى من المشروع يشمل حفر الآبار الاستكشافية لدراسة طبيعة المياه الجوفية, ووضع آليات مبتكرة للحفاظ عليها لتموين هذا المشروع الرائد "الذي يشكل علامة فارقة في إطار التعاون المثمر بين البلدين الشقيقين".
وأضاف المتحدث أن هذه العملية تمهد لمرحلة اخرى وهي استزراع الحبوب لإنتاج الأعلاف اللازمة لتربية قطعان الأبقار, ويليها إنشاء مزارع لتنمية القطعان وإنتاج اللحوم الحمراء لتشهد المرحلة الأخيرة منه إنشاء مصنع بمستوى عالمي لإنتاج الحليب المجفف الذي سيؤمن نصف احتياجات السوق المحلية من مسحوق الحليب.
وستتحول المنطقة – يضيف ممثل الشركة – إلى منارة عالمية للتميز والابتكار باحتضانها أكبر مزرعة متكاملة في العالم تضم أكثر من 270.000 رأس من الأبقار, وتنتج نحو 7ر1 مليار لتر من الحليب سنويا, حيث يتم استخدام أحدث التقنيات والأسمدة الزراعية وأساليب تربية الأبقار وصناعة الألبان والالتزام بأعلى معايير الجودة والاستدامة البيئية.
وتتطلع الشركة لتوطين صناعة الحليب المجفف بالجزائر, وتزويد السوق باللحوم الحمراء, وتوفير 5.000 فرصة عمل للكفاءات الجزائرية, حسب ذات المتحدث.
كما سيوفر المشروع خلال مرحلة الإنجاز 10.000 منصب عمل مؤقت لإنجاز قاعدة الحياة ومختلف المرافق المشكلة للمشروع, في حين يعتزم القائمون على المشروع مستقبلا توسيع هذا الاستثمار عبر باقي مناطق الوطن بمكوناته (زراعة الأعلاف وتربية الأبقار وإنتاج الحليب واللحوم الحمراء), حسبما أشير إليه.

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان

3سبتمبر، 2024

المشروع الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب ينطلق رسميا

بقلم:ياسمين سالم

انطلقت اليوم الثلاثاء بولاية أدرار المرحلة الأولى من المشروع المتكامل الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب المجفف بالشراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار وشركة "بلدنا" القطرية.

وفي هذا الصدد أشرف كل من الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بن ساعد حميد، وسفير دولة قطر لدى الجزائر، عبد العزيز بن علي أحمد النعمه، إلى جانب المدير العام للصندوق الوطني للاستثمار، كمال منصوري، وممثلي شركة "بلدنا" القطرية والسلطات الولائية على حفل إطلاق المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الهام بإقليم بلدية تيمقطن.

وتشمل المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الأشغال التمهيدية لحفر الآبار الاستكشافية اللازمة لدراسة طبيعة المياه الجوفية.

وفي هذا الجانب أوضح الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بن ساعد حميد في كلمة له بالمناسبة أن ولاية أدرار التي تتمتع بقدرات تنموية واقتصادية هائلة تشهد اليوم إطلاق المرحلة الأولى لواحد من أكبر المشاريع الاستراتيجية في القطاع الفلاحي بالجزائر, وهو مشروع إنتاج الحليب المجفف الذي يتربع على مساحة 117.000 هكتار.

وأضاف المسؤول ذاته أن هذا المشروع الضخم الذي يتجاوز مبلغه الاستثماري 3ر5 مليار دولار و ستدخل أولى مراحل الإنتاج به سنة 2026، سيمكن من إنتاج 50 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من الحليب المجفف وكذا تزويد السوق المحلية باللحوم الحمراء وتوفير 5.000 منصب شغل مباشر, إلى جانب مساهمته في إنتاج الحبوب والأعلاف ضمن تطبيق نظام الدورة الزراعية على مستوى الأقطاب الثلاث المكونة للمشروع.

الفلاحة
03/09/2024 - 18:49

إطلاق المرحلة الأولى من المشروع الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب

أطلقت اليوم الثلاثاء بولاية أدرار المرحلة الأولى من المشروع المتكامل الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب المجفف بالشراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار وشركة "بلدنا" القطرية.

وجرى حفل إطلاق المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الهام بإقليم بلدية تيمقطن بإشراف كلا من الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السيد بن ساعد حميد، وسفير دولة قطر لدى الجزائر، السيد عبد العزيز بن علي أحمد النعمه، إلى جانب المدير العام للصندوق الوطني للاستثمار، السيد كمال منصوري، وممثلي شركة "بلدنا" القطرية والسلطات الولائية.

وتشمل المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الأشغال التمهيدية لحفر الآبار الاستكشافية اللازمة لدراسة طبيعة المياه الجوفية، حسب شروحات القائمين على المشروع.

وفي هذا الجانب أوضح الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السيد بن ساعد حميد، في كلمة له بالمناسبة أن ولاية أدرار التي تتمتع بقدرات تنموية واقتصادية هائلة تشهد اليوم إطلاق المرحلة الأولى لواحد من أكبر المشاريع الاستراتيجية في القطاع الفلاحي بالجزائر، وهو مشروع إنتاج الحليب المجفف الذي يتربع على مساحة 117.000 هكتار.

وأضاف المسؤول ذاته أن هذا المشروع الضخم الذي يتجاوز مبلغه الاستثماري 3ر5 مليار دولار و ستدخل أولى مراحل الإنتاج به سنة 2026، سيمكن من إنتاج 50 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من الحليب المجفف، وكذا تزويد السوق المحلية باللحوم الحمراء وتوفير 5.000 منصب شغل مباشر، إلى جانب مساهمته في إنتاج الحبوب والأعلاف ضمن تطبيق نظام الدورة الزراعية على مستوى الأقطاب الثلاث المكونة للمشروع.

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

الصفحة: 07

انطـلاق المرحلـة الأولـى من المشـروع بـأدرار

إنتـاج مسحـوق الحليـب.. بدايـة التفعيـل

أطلقت بولاية أدرار، أمس الثلاثاء، المرحلة الأولى من المشروع المتكامل الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب المجفف بالشراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار وشركة «بلدنا» القطرية.

جرى حفل إطلاق المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الهام، بإقليم بلدية تيمقطن، بإشراف كلّ من الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بن ساعد حميد، وسفير دولة قطر لدى الجزائر، عبد العزيز بن علي أحمد النعمه، إلى جانب المدير العام للصندوق الوطني للاستثمار، كمال منصوري، وممثلي شركة «بلدنا» القطرية والسلطات الولائية.

وتشمل المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي، الأشغال التمهيدية لحفر الآبار الاستكشافية اللازمة لدراسة طبيعة المياه الجوفية، بحسب شروحات القائمين على المشروع.

في هذا الجانب، أوضح الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بن ساعد حميد، في كلمة له بالمناسبة، أن ولاية أدرار التي تتمتع بقدرات تنموية واقتصادية هائلة تشهد اليوم إطلاق المرحلة الأولى لواحد من أكبر المشاريع الاستراتيجية في القطاع الفلاحي بالجزائر، وهو مشروع إنتاج الحليب المجفف الذي يتربع على مساحة 117 ألف هكتار.

وأضاف المسؤول ذاته، أن هذا المشروع الضخم، الذي يتجاوز مبلغه الاستثماري 3.5 مليار دولار وستدخل أولى مراحل الإنتاج به سنة 2026، سيمكن من إنتاج 50٪ من الاحتياجات الوطنية من الحليب المجفف، وكذا تزويد السوق المحلية باللحوم الحمراء وتوفير 5 آلاف منصب شغل مباشر، إلى جانب مساهمته في إنتاج الحبوب والأعلاف ضمن تطبيق نظام الدورة الزراعية على مستوى الأقطاب الثلاثة المكونة للمشروع.

البلاد
www.elbilad.net
يومية إخبارية وطنية

أدرار: إطلاق المشروع الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب

أطلقت اليوم الثلاثاء، المرحلة الأولى من المشروع المتكامل الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب المجفف بالشراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار وشركة "بلدنا" القطرية.

وجرى حفل إطلاق المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي بإقليم بلدية تيمقطن، بإشراف كلا من الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بن ساعد حميد، وسفير دولة قطر لدى الجزائر، عبد العزيز بن علي أحمد النعمه، إلى جانب المدير العام للصندوق الوطني للاستثمار، كمال منصوري، وممثلي شركة "بلدنا" القطرية والسلطات الولائية.

وتشمل المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الأشغال التمهيدية لحفر الآبار الاستكشافية اللازمة لدراسة طبيعة المياه الجوفية، حسب شروحات القائمين على المشروع.

وفي كلمة له بهذه المناسبة، قال الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بن ساعد حميد، إن ولاية أدرار التي تتمتع بقدرات تنموية واقتصادية هائلة تشهد اليوم إطلاق المرحلة الأولى لواحد من أكبر المشاريع الإستراتيجية في القطاع الفلاحي بالجزائر، وهو مشروع إنتاج الحليب المجفف الذي يتربع على مساحة 117.000 هكتار.

وأضاف: "أن هذا المشروع الضخم الذي يتجاوز مبلغه الاستثماري 5.3 مليار دولار، سيدخل أولى مراحلة الإنتاج سنة 2026، وسيمكن من إنتاج 50 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من الحليب المجفف، وكذا تزويد السوق المحلية باللحوم الحمراء وتوفير 5.000 منصب شغل مباشر، إلى جانب مساهمته في إنتاج الحبوب والأعلاف ضمن تطبيق نظام الدورة الزراعية على مستوى الأقطاب الثلاث المكونة للمشروع.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

03 سبتمبر 2024 - 20:08

إطلاق المرحلة الأولى من المشروع الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب

بقلم خالد زوبيري

تم اليوم الثلاثاء بولاية أدرار، وبالضبط ببلدية تيمقطن، إطلاق المرحلة الأولى من المشروع المتكامل الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب المجفف. بالشراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار وشركة "بلدنا" القطرية.

وجرى ذلك بإشراف كل من الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بن ساعد حميد، وسفير دولة قطر لدى الجزائر، عبد العزيز بن علي أحمد النعمه. إلى جانب المدير العام للصندوق الوطني للاستثمار، كمال منصوري، وممثلي شركة "بلدنا" القطرية والسلطات الولائية.

وتشمل المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الأشغال التمهيدية لحفر الآبار الاستكشافية اللازمة لدراسة طبيعة المياه الجوفية. حسب شروحات القائمين على المشروع.

وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بن ساعد حميد، أن ولاية أدرار التي تتمتع بقدرات تنموية واقتصادية هائلة. تشهد اليوم إطلاق المرحلة الأولى لواحد من أكبر المشاريع الاستراتيجية في القطاع الفلاحي بالجزائر. وهو مشروع إنتاج الحليب المجفف الذي يتربع على مساحة 117.000 هكتار.

وأضاف بن ساعد أن هذا المشروع الضخم، الذي يتجاوز مبلغه الاستثماري 5.3 مليار دولار، وستدخل أولى مراحل الإنتاج به سنة 2026. سيمكن من إنتاج 50 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من الحليب المجفف. وكذا تزويد السوق المحلية باللحوم الحمراء وتوفير 5 آلاف منصب شغل مباشر. إلى جانب مساهمته في إنتاج الحبوب والأعلاف. ضمن تطبيق نظام الدورة الزراعية على مستوى الأقطاب الثلاثة المكونة للمشروع.

النصر ANNASR
يوميـــة كـــل القـــزاء
الصفحة: 07

إطلاق المرحلة الأولى من المشروع الجزائري-القطري بأدرار

نحـو إنتـاج 1.7 مليـار لتـر من الحليـب سنـويا

● مزرعة متكاملة تضم أكثر من 270.000 رأس من الأبقار

أطلقت أمس الثلاثاء بولاية أدرار المرحلة الأولى من المشروع المتكامل الجزائري-القطري لإنتاج مسحوق الحليب المجفف بالشراكة بين الصندوق الوطني للاستثمار وشركة «بلدنا» القطرية، و هو المشروع الذي سيكون عبارة عن أكبر مزرعة متكاملة في العالم تضم أكثر من 270.000 رأس من الأبقار، وتنتج نحو 1ر7 مليار لتر من الحليب سنويا.

وجرى حفل إطلاق المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الهام بإقليم بلدية تيمقطن بإشراف كلا من الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية السيد بن ساعد حميد وسفير دولة قطر لدى الجزائر السيد عبد العزيز بن علي أحمد النعمه إلى جانب المدير العام للصندوق الوطني للاستثمار السيد كمال منصوري وممثلي شركة «بلدنا» القطرية والسلطات الولائية.

وتشمل المرحلة الأولى من هذا المشروع الفلاحي الأشغال التمهيدية لحفر الآبار الاستكشافية اللازمة لدراسة طبيعة المياه الجوفية، حسبما أشار إليه القائمون على المشروع. وفي هذا الجانب أوضح الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في كلمة له بالمناسبة أن ولاية أدرار التي تتمتع بقدرات تنموية واقتصادية هائلة تشهد اليوم إطلاق المرحلة الأولى لواحد من أكبر المشاريع الاستراتيجية في القطاع الفلاحي بالجزائر، وهو مشروع إنتاج الحليب المجفف الذي يتربع على مساحة 117.000 هكتار.

وأضاف المسؤول ذاته أن هذا المشروع الضخم الذي يتجاوز مبلغه الاستثماري 5ر3 مليار دولار و ستدخل أولى مراحل الإنتاج به سنة 2026 ، سيمكن من إنتاج 50 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من الحليب المجفف، وكذا تزويد السوق المحلية باللحوم الحمراء وتوفير 5.000 منصب شغل مباشر، إلى جانب مساهمته في إنتاج الحبوب والأعلاف ضمن تطبيق نظام الدورة الزراعية على مستوى الأقطاب الثلاثة المكونة للمشروع. كما أوضح السيد بن ساعد أن السلاسة والسرعة التي ميزت تنفيذ اتفاقية الشراكة بين أطراف المشروع المبرمة شهر أفريل من السنة الجارية، «تؤكد

مرة أخرى الجدية والأهمية التي توليها السلطات العليا للبلاد لمسألة ترقية الاستثمار من أجل إنتاج وتوفير الاحتياجات الوطنية من المواد ذات الاستهلاك الواسع و تقليص الواردات»، مشيرا أنه ثمرة شراكة مميزة بين الجزائر وقطر.

وأضاف أن المخطط الوطني لتطوير الزراعات الاستراتيجية الذي يجري تجسيده ميدانيا عبر مشاريع استثمارية وطنية، وبالشراكة مع متعاملين أجانب يهدف - كما أضاف-- إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة الحبوب إلى آفاق 2027 عبر استصلاح مساحة 500.000 هكتار بالجنوب، وتخصيص 220.000 هكتار لإنتاج الذرة و20 ألف هكتار لإنتاج البقول الجافة و300 ألف هكتار لإنتاج البذور الزيتية.

ويشهد القطاع إقبالا كبيرا للمستثمرين من وطنيين وأجانب حيث تدرس الوزارة طلبات عديدة للاستثمار الفلاحي بالجنوب في مختلف الزراعات الاستراتيجية كالحبوب والنباتات السكرية والزيتية والبقول الجافة، مثلما ذكر السيد بن ساعد. ومن جهته أكد سفير دولة قطر لدى الجزائر السيد عبد العزيز بن علي أحمد النعمه "أن العلاقات القطرية - الجزائرية تشهد زخما وحركية نوعية ومميزة تجسدت عبر مسار من الزيارات المتبادلة والتعاون المتنامي والمثمر أرسى قواعده قائدي البلدين"، مشيرا "أن المشاريع الاستثمارية القطرية بالجزائر طالما حظيت بالعناية والمتابعة الدائمة للقيادة الجزائرية". وأضاف الدبلوماسي القطري أن مشروع «بلدنا-الجزائر» يتجلى ضمن خطة الحكومة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي كمشروع استراتيجي هام يتجاوز البعد المحلي إلى البعد القاري والعالمي، حيث يعد - كما أضاف "أكبر مشروع لإنتاج الحليب المجفف في العالم"، و"يتجسد التزام الحكومة به عبر تسريع الإجراءات والاتفاقيات المتصلة بالمشروع حتى يرى النور اليوم ويمهد الطريق للجزائر نحو الأسواق الخارجية ليأخذ مشروع "بلدنا-الجزائر" بعده الإفريقي والعربي". وبدوره أوضح ممثل شركة "بلدنا" القطرية العلي العلي أن المرحلة الأولى من المشروع يشمل حفر الآبار الاستكشافية لدراسة طبيعة المياه الجوفية، ووضع آليات مبتكرة للحفاظ عليها لتموين هذا المشروع الرائد "الذي يشكل علامة فارقة في إطار التعاون المثمر بين البلدين الشقيقين". وأضاف المتحدث أن هذه العملية تمهد لمرحلة أخرى وهي استزراع الحبوب لإنتاج الأعلاف اللازمة لتربية قطعان الأبقار، ويليها إنشاء مزارع لتنمية القطعان وإنتاج اللحوم الحمراء لتشهد المرحلة الأخيرة منه إنشاء مصنع بمستوى عالمي لإنتاج الحليب المجفف الذي سيؤمن نصف احتياجات السوق المحلية من مسحوق الحليب.

وستتحول المنطقة - يضيف ممثل الشركة - إلى منارة عالمية للتميز والابتكار باحتضانها أكبر مزرعة متكاملة في العالم تضم أكثر من 270.000 رأس من الأبقار، وتنتج نحو 1ر7 مليار لتر من الحليب سنويا، حيث يتم استخدام أحدث التقنيات والأسمدة الزراعية وأساليب تربية الأبقار وصناعة الألبان والالتزام بأعلى معايير الجودة والاستدامة البيئية.

وتتطلع الشركة لتوطين صناعة الحليب المجفف بالجزائر، وتزويد السوق باللحوم الحمراء، وتوفير 5.000 فرصة عمل للكفاءات الجزائرية، حسب ذات المتحدث.

كما سيوفر المشروع خلال مرحلة الإنجاز 10.000 منصب عمل مؤقت لإنجاز قاعدة الحياة ومختلف المرافق المشكلة للمشروع، في حين يعتزم القائمون على المشروع مستقبلا توسيع هذا الاستثمار عبر باقي مناطق الوطن بمكوناته (زراعة الأعلاف وتربية الأبقار وإنتاج الحليب واللحوم الحمراء)، حسبما أشير إليه.

Radio Algérienne www.radioalgerie.dz
الإذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz

الفلاحة

03/09/2024 - 22:08

زراعات استراتيجية: نحو إطلاق استثمارات أجنبية كبرى جديدة

سجلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية استثمارات أجنبية كبرى جديدة في مجال الزراعات الاستراتيجية، في إطار الرواق الأخضر المتضمن تسهيلات للاستثمار الفلاحي في الولايات الجنوبية، وفقا لما أفاد به يوم الثلاثاء مسؤول بالوزارة.

وأوضح مدير التنظيم العقاري واستصلاح الأراضي بالوزارة، وحيد تيفاني، في تصريحات للإذاعة الجزائرية، أن "الوزارة تدرس حاليا العديد من المشاريع الكبرى في إطار الرواق الأخضر", مشيرا إلى أن بعضا منها "قد دخل طور الإنجاز ويسعى للحصول على مساحات إضافية لكي يكتمل".

من جانب آخر، أوضح المسؤول أن الديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية سيعلن عن محافظ استثمارية جديدة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، تتضمن محيطات للاستصلاح عبر مختلف الولايات الجنوبية، كما سيتم طرح مساحات مسترجعة لم يتم استغلالها في المحافظ السابقة.

وتم منذ 2021 إطلاق أربع محافظ استثمارية لفائدة المكتتبين عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، تم بموجبها توفير 54 محيطا للاستصلاح، يشمل حوالي 460 ألف هكتار في 9 ولايات جنوبية، استفاد منها 431 مستثمرا.

وأكد السيد تيفاني أن الوزارة تسعى لتحقيق إنتاجية عالية من هذه المستثمرات، بعد ملاحظة عدم دخول الكثير منها حيز الإنتاج، مما دفع بالوزارة إلى عقد لقاءات وطنية مع المستثمرين للوقوف على المشاكل التي تواجههم.

وأشار المسؤول إلى أن المشاكل التي يواجهها المستثمرون في هذا الإطار، تتعلق أساسا بالمياه والكهرباء الفلاحية وفتح المسالك، مؤكدا أن السلطات تتكفل بها.

وفي هذا الصدد، كشف السيد تيفاني عن إجراء جديد، جاء بعد لقاء مع ممثلي القطاعات المعنية جرى على مستوى وزرة الطاقة والمناجم، "أفضى إلى مراجعة المسافة المرجعية بين الآبار وتقليصها من 1200 إلى 800 / 600 متر، ما من شأنه رفع نسبة المساحة المستغلة فعليا لكل مستثمرة فلاحية من 50 إلى 65 بالمائة".

وفيما يخص الكهرباء الفلاحية، أوضح المتحدث أن أغلب المستثمرات لا تبعد كثيرا عن نقاط الربط الكهربائي، وهو ما يجعل ربطها بشبكة الكهرباء غير مكلف نسبيا للسلطات المعنية، مشيدا -بالمناسبة- ببعض المستثمرين الذين وجدوا حلولا لمشكلة الكهرباء دون انتظار تدخل السلطات.

وستعقد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المزيد من اللقاءات الدورية مع المستثمرين المستفيدين من أراض فلاحية في إطار حق الامتياز لدى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، لحل المشاكل العالقة ومتابعة مدى تقدم المشاريع، وفقا لما أفاد به المسؤول.

وذكر السيد تيفاني بأن الدولة ستسترجع الأراضي الفلاحية التي لم يتم استصلاحها بعد توفير كل شروط نجاحها، وتسلم لمستثمرين أكثر جدية وقدرة على الاستثمار، ملفتا إلى ضرورة عدم الإخلال بدفتر الشروط، إذ يمنع مثلا على المتعامل أن يغير نشاط مستثمرته إلى قطاع غير استراتيجي، إلا بالحصول على موافقة مسبقة من وزارة الفلاحة، كما يمنع أيضا من البناء دون الحصول على إذن من الوزارة.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الثلاثاء, 03 سبتمبر 2024 16:39 الفئة : اقتصاد

زراعات استراتيجية: نحو إطلاق استثمارات أجنبية كبرى جديدة

الجزائر ـ سجلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية استثمارات أجنبية كبرى جديدة في مجال الزراعات الاستراتيجية، في إطار الرواق الأخضر المتضمن تسهيلات للاستثمار الفلاحي في الولايات الجنوبية، وفقا لما أفاد به يوم الثلاثاء مسؤول بالوزارة.

وأوضح مدير التنظيم العقاري واستصلاح الأراضي بالوزارة، وحيد تيفاني، في تصريحات للإذاعة الجزائرية، أن "الوزارة تدرس حاليا العديد من المشاريع الكبرى في إطار الرواق الأخضر", مشيرا إلى أن بعضا منها "قد دخل طور الإنجاز ويسعى للحصول على مساحات إضافية لكي يكتمل".

من جانب آخر، أوضح المسؤول أن الديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية سيعلن عن محافظ استثمارية جديدة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، تتضمن محيطات للاستصلاح عبر مختلف الولايات الجنوبية، كما سيتم طرح مساحات مسترجعة لم يتم استغلالها في المحافظ السابقة.

وتم منذ 2021 إطلاق أربع محافظ استثمارية لفائدة المكتتبين عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، تم بموجبها توفير 54 محيطا للاستصلاح، يشمل حوالي 460 ألف هكتار في 9 ولايات جنوبية، استفاد منها 431 مستثمرا.

وأكد السيد تيفاني أن الوزارة تسعى لتحقيق إنتاجية عالية من هذه المستثمرات، بعد ملاحظة عدم دخول الكثير منها حيز الإنتاج، مما دفع بالوزارة إلى عقد لقاءات وطنية مع المستثمرين للوقوف على المشاكل التي تواجههم.

وأشار المسؤول إلى أن المشاكل التي يواجهها المستثمرون في هذا الإطار، تتعلق أساسا بالمياه والكهرباء الفلاحية وفتح المسالك، مؤكدا أن السلطات تتكفل بها.

وفي هذا الصدد، كشف السيد تيفاني عن إجراء جديد، جاء بعد لقاء مع ممثلي القطاعات المعنية جرى على مستوى وزرة الطاقة والمناجم، "أفضى إلى مراجعة المسافة المرجعية بين الآبار وتقليصها من 1200 إلى 800 / 600 متر، ما من شأنه رفع نسبة المساحة المستغلة فعليا لكل مستثمرة فلاحية من 50 إلى 65 بالمائة".

وفيما يخص الكهرباء الفلاحية، أوضح المتحدث أن أغلب المستثمرات لا تبعد كثيرا عن نقاط الربط الكهربائي، وهو ما يجعل ربطها بشبكة الكهرباء غير مكلف نسبيا للسلطات المعنية، مشيدا -بالمناسبة- ببعض المستثمرين الذين وجدوا حلولا لمشكلة الكهرباء دون انتظار تدخل السلطات.

وستعقد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المزيد من اللقاءات الدورية مع المستثمرين المستفيدين من أراض فلاحية في إطار حق الامتياز لدى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، لحل المشاكل العالقة ومتابعة مدى تقدم المشاريع، وفقا لما أفاد به المسؤول.

وذكر السيد تيفاني بأن الدولة ستسترجع الأراضي الفلاحية التي لم يتم استصلاحها بعد توفير كل شروط نجاحها، وتسلم لمستثمرين أكثر جدية وقدرة على الاستثمار، ملفتا إلى ضرورة عدم الإخلال بدفتر الشروط، إذ يمنع مثلا على المتعامل أن يغير نشاط مستثمرته إلى قطاع غير استراتيجي، إلا بالحصول على موافقة مسبقة من وزارة الفلاحة، كما يمنع أيضا من البناء دون الحصول على إذن من الوزارة.

الجمهورية
الصفحة: 12

زراعات استراتيجية:

نحو إطلاق استثمارات أجنبية كبرى جديدة

توفير 54 محيطا للاستصلاح يشمل 460 ألف هكتار في 9 ولايات جنوبية

سجلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية استثمارات أجنبية كبرى جديدة في مجال الزراعات الاستراتيجية، في إطار الرواق الأخضر المتضمن تسهيلات للاستثمار الفلاحي في الولايات الجنوبية، وفقا لما أفاد به يوم الثلاثاء مسؤول بالوزارة.

وأوضح مدير التنظيم العقاري واستصلاح الأراضي بالوزارة، وحيد تيفاني، في تصريحات للإذاعة الجزائرية، أن «الوزارة تدرس حاليا العديد من المشاريع الكبرى في إطار الرواق الأخضر»، مشيرا إلى أن بعضا منها «قد دخل طور الإنجاز ويسعى للحصول على مساحات إضافية لكي يكتمل».

من جانب آخر، أوضح المسؤول أن الديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية سيعلن عن محافظ استثمارية جديدة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، تتضمن محيطات للاستصلاح عبر مختلف الولايات الجنوبية، كما سيتم طرح مساحات مسترجعة لم يتم استغلالها في المحافظ السابقة.

وتم منذ 2021 إطلاق أربع محافظ استثمارية لفائدة المكتتبين عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، تم بموجبها توفير 54 محيطا للاستصلاح، يشمل حوالي 460 ألف هكتار في 9 ولايات جنوبية، استفاد منها 431 مستثمرا.

وأكد السيد تيفاني أن الوزارة تسعى لتحقيق إنتاجية عالية من هذه المستثمرات، بعد ملاحظة عدم دخول الكثير منها حيز الإنتاج، مما دفع بالوزارة إلى عقد لقاءات وطنية مع المستثمرين للوقوف على المشاكل التي تواجههم. وأشار المسؤول إلى أن المشاكل التي يواجهها المستثمرون في هذا الإطار، تتعلق أساسا بالمياه والكهرباء الفلاحية وفتح المسالك، مؤكدا أن السلطات تتكفل بها.

وفي هذا الصدد، كشف السيد تيفاني عن إجراء جديد، جاء بعد لقاء مع ممثلي القطاعات المعنية جرى على مستوى وزرة الطاقة والمناجم، «أفضى إلى مراجعة المسافة المرجعية بين الآبار وتقليصها من 1200 إلى 800 / 600 متر، ما من شأنه رفع نسبة المساحة المستغلة فعليا لكل مستثمرة فلاحية من 50 إلى 65 بالمائة».

وفيما يخص الكهرباء الفلاحية، أوضح المتحدث أن أغلب المستثمرات لا تبعد كثيرا عن نقاط الربط الكهربائي، وهو ما يجعل ربطها بشبكة الكهرباء غير مكلف نسبيا للسلطات المعنية، مشيدا -بالمناسبة- ببعض المستثمرين الذين وجدوا حلولا لمشكلة الكهرباء دون انتظار تدخل السلطات. وستعقد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المزيد من اللقاءات الدورية مع المستثمرين المستفيدين من أراض فلاحية في إطار حق الامتياز لدى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، لحل المشاكل العالقة ومتابعة مدى تقدم المشاريع، وفقا لما أفاد به المسؤول.

وذكر السيد تيفاني بأن الدولة ستسترجع الأراضي الفلاحية التي لم يتم استصلاحها بعد توفير كل شروط نجاحها، وتسلم لمستثمرين أكثر جدية وقدرة على الاستثمار، ملفتا إلى ضرورة عدم الإخلال بدفتر الشروط، إذ يمنع مثلا على المتعامل أن يغير نشاط مستثمرته إلى قطاع غير استراتيجي، إلا بالحصول على موافقة مسبقة من وزارة الفلاحة، كما يمنع أيضا من البناء دون الحصول على إذن من الوزارة.

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية

في إطار التسهيلات المقدّمة لتنمية الفلاحة بالجنوب

استثمارات أجنبية جديدة في الزراعات الاستراتيجية

■ الإعلان عن محيطات جديدة للاستصلاح لفائدة المتعاملين الاقتصاديين

■ استرجاع الأراضي غير المستصلحة وتقليص المسافة المرجعية بين الآبار

سجلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية استثمارات أجنبية كبرى جديدة في مجال الزراعات الاستراتيجية، في إطار الرواق الأخضر المتضمن تسهيلات للاستثمار الفلاحي في الولايات الجنوبية، حسب ما أوضحه أمس، مدير التنظيم العقاري واستصلاح الأراضي بالوزارة، وحيد تيفاني.

ع.م

أوضح تيفاني في تصريحات للإذاعة الجزائرية، أن "الوزارة تدرس حاليا عديد المشاريع الكبرى في إطار الرواق الأخضر"، مشيرا إلى أن بعضا منها "قد دخل طور الإنجاز ويسعى للحصول على مساحات إضافية لكي يكتمل".

ومن جانب آخر، أوضح ذات المسؤول أن الديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية سيعلن عن محافظ استثمارية جديدة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، تتضمن محيطات للاستصلاح عبر مختلف الولايات الجنوبية، كما سيتم طرح مساحات مسترجعة لم يتم استغلالها في المحافظ السابقة، وتم منذ 2021 إطلاق أربع محافظ استثمارية لفائدة المكتتبين عبر المنصة الرقمية للديوان، تم بموجبها توفير 54 محيطا للاستصلاح، يشمل نحو 460 ألف هكتار في 9 ولايات جنوبية، استفاد منها 431 مستثمر، وأكد أن الوزارة تسعى لتحقيق إنتاجية عالية من هذه المستثمرات، بعد ملاحظة عدم دخول الكثير منها حيز الإنتاج، مما دفع بالوزارة إلى عقد لقاءات وطنية مع المستثمرين للوقوف على المشاكل التي تواجههم، مشيرا إلى أن المشاكل التي يواجهها المستثمرون في هذا الإطار، تتعلق أساسا بالمياه والكهرباء الفلاحية وفتح المسالك، مؤكدا أن السلطات تتكفل بها.

وفي هذا الصدد، كشف المتحدث عن إجراء جديد، جاء بعد لقاء مع ممثلي القطاعات المعنية جرى على مستوى وزرة الطاقة والمناجم، "أفضى إلى مراجعة المسافة المرجعية بين الآبار وتقليصها من 1200 إلى 800 / 600 متر، ما من شأنه رفع نسبة المساحة المستغلة فعليا لكل مستثمرة فلاحية من 50 إلى 65٪".

وفيما يخص الكهرباء الفلاحية، أوضح تيفاني أن أغلب المستثمرات لا تبعد كثيرا عن نقاط الربط الكهربائي، وهو ما يجعل ربطها بشبكة الكهرباء غير مكلف نسبيا للسلطات المعنية، مشيدا ببعض المستثمرين الذين وجدوا حلولا لمشكلة الكهرباء دون انتظار تدخل السلطات.

ووفق ذات المسؤول، ستعقد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المزيد من اللقاءات الدورية مع المستثمرين المستفيدين من أراض فلاحية في إطار حقّ الامتياز لدى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، لحل المشاكل العالقة ومتابعة مدى تقدم المشاريع، وذكر بأن الدولة ستسترجع الأراضي الفلاحية التي لم يتم استصلاحها بعد توفير كل شروط نجاحها، وتسلم لمستثمرين أكثر جدية وقدرة على الاستثمار، ملفتا إلى ضرورة عدم الإخلال بدفتر الشروط، إذ يمنع مثلا على المتعامل أن يغير نشاط مستثمرته إلى قطاع غير استراتيجي، إلا بالحصول على موافقة مسبقة من وزارة الفلاحة، كما يمنع أيضا من البناء دون الحصول على إذن من الوزارة.

اليومي الشروق إخبارية وطنية
الصفحة :05

مشاريع في إطار الرواق الأخضر قيد الدراسة بوزارة الفلاحة

استثمارات أجنبية كبرى بالزراعات الجنوبية الاستراتيجية قريبا

فاتح . ع

سجلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية استثمارات أجنبية كبرى جديدة في مجال الزراعات الاستراتيجية، في إطار الرواق الأخضر المتضمن تسهيلات للاستثمار الفلاحي في الولايات الجنوبية، وفقا لما أفاد به الثلاثاء مسؤول بالوزارة.

وأوضح مدير التنظيم العقاري واستصلاح الأراضي بالوزارة، وحيد تيفاني، في تصريحات للإذاعة الجزائرية، أن "الوزارة تدرس حاليا العديد من المشاريع الكبرى في إطار الرواق الأخضر"، مشيرا إلى أن بعضا منها "قد دخل طور الإنجاز ويسعى للحصول على مساحات إضافية لكي يكتمل".

من جانب آخر، أوضح المسؤول أن الديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية سيعلن عن محافظ استثمارية جديدة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، تتضمن محيطات للاستصلاح عبر مختلف الولايات الجنوبية، كما سيتم طرح مساحات مسترجعة لم يتم استغلالها في المحافظ السابقة.

وتم منذ 2021 إطلاق أربع محافظ استثمارية لفائدة المكتتبين عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، تم بموجبها توفير 54 محيطا للاستصلاح، يشمل حوالي 460 ألف هكتار في 9 ولايات جنوبية، استفاد منها 431 مستثمرا.

وأكد تيفاني أن الوزارة تسعى لتحقيق إنتاجية عالية من هذه المستثمرات، بعد ملاحظة عدم دخول الكثير منها حيز الإنتاج، مما دفع بالوزارة إلى عقد لقاءات وطنية مع المستثمرين للوقوف على المشاكل التي تواجههم.

وأشار المسؤول إلى أن المشاكل التي يواجهها المستثمرون في هذا الإطار، تتعلق أساسا بالمياه والكهرباء الفلاحية وفتح المسالك، مؤكدا أن السلطات تتكفل بها.

وفي هذا الصدد، كشف تيفاني عن إجراء جديد، جاء بعد لقاء مع ممثلي القطاعات المعنية جرى على مستوى وزرة الطاقة والمناجم، "أفضى إلى مراجعة المسافة المرجعية بين الآبار وتقليصها من 1200 إلى 800 / 600 متر، ما من شأنه رفع نسبة المساحة المستغلة فعليا لكل مستثمرة فلاحية من 50 إلى 65 بالمائة".

وفيما يخص الكهرباء الفلاحية، أوضح المتحدث أن أغلب المستثمرات لا تبعد كثيرا عن نقاط الربط الكهربائي، وهو ما يجعل ربطها بشبكة الكهرباء غير مكلف نسبيا للسلطات المعنية، مشيدا – بالمناسبة– ببعض المستثمرين الذين وجدوا حلولا لمشكلة الكهرباء من دون انتظار تدخل السلطات.

وستعقد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المزيد من اللقاءات الدورية مع المستثمرين المستفيدين من أراض فلاحية في إطار حق الامتياز لدى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، لحل المشاكل العالقة ومتابعة مدى تقدم المشاريع، وفقا لما أفاد به المسؤول.

وذكر تيفاني بأن الدولة ستسترجع الأراضي الفلاحية التي لم يتم استصلاحها بعد توفير كل شروط نجاحها، وتسلم لمستثمرين أكثر جدية وقدرة على الاستثمار، ملفتا إلى ضرورة عدم الإخلال بدفتر الشروط، إذ يمنع مثلا على المتعامل أن يغير نشاط مستثمرته إلى قطاع غير استراتيجي، إلا بالحصول على موافقة مسبقة من وزارة الفلاحة، كما يمنع أيضا من البناء بدون الحصول على إذن من الوزارة.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 07

زراعـــات إستراتيجيـــة

نحو إطلاق استثمارات أجنبيـــة كبرى جديـــدة

سجلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية استثمارات أجنبية كبرى جديدة في مجال الزراعات الاستراتيجية، في إطار الرواق الأخضر المتضمن تسهيلات للاستثمار الفلاحي في الولايات الجنوبية، وفقا لما أفاد، أمس الثلاثاء، مسؤول بالوزارة.

وأوضح مدير التنظيم العقاري واستصلاح الأراضي بالوزارة وحيد تيفاني، في تصريحات للإذاعة الجزائرية، أن «الوزارة تدرس حاليا العديد من المشاريع الكبرى في إطار الرواق الأخضر»، مشيرا إلى أن بعضا منها «قد دخل طور الإنجاز ويسعى للحصول على مساحات إضافية لكي يكتمل».

من جانب آخر، أوضح المسؤول أن الديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، سيعلن عن محافظ استثمارية جديدة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، تتضمن محيطات للاستصلاح عبر مختلف الولايات الجنوبية، كما سيتم طرح مساحات مسترجعة لم يتم استغلالها في المحافظ السابقة. وتم منذ 2021 إطلاق أربع محافظ استثمارية لفائدة المكتتبين عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، تم بموجبها توفير 54 محيطا للاستصلاح، يشمل حوالي 460 ألف هكتار في 9 ولايات جنوبية، استفاد منها 431 مستثمرا. وأكد تيفاني، أن الوزارة تسعى لتحقيق إنتاجية عالية من هذه المستثمرات، بعد ملاحظة عدم دخول الكثير منها حيز الإنتاج، مما دفع الوزارة إلى عقد لقاءات وطنية مع المستثمرين للوقوف على المشاكل التي تواجههم.

وأشار المسؤول إلى أن المشاكل التي يواجهها المستثمرون في هذا الإطار، تتعلق أساسا بالمياه والكهرباء الفلاحية وفتح المسالك، مؤكدا أن السلطات تتكفل بها.

في هذا الصدد، كشف تيفاني عن إجراء جديد، جاء بعد لقاء مع ممثلي القطاعات المعنية، جرى على مستوى وزرة الطاقة والمناجم، «أفضى إلى مراجعة المسافة المرجعية بين الآبار وتقليصها من 1200 إلى 800/ 600 متر، ما من شأنه رفع نسبة المساحة المستغلة فعليا لكل مستثمرة فلاحية من 50 إلى 65٪».